والابن مكاتب وعبد
عن وفاء وارث وسيد
ان لم يدع سواه او ترك
وسقط ما ورثه من قود
والايعاد الا بالسلاح
القود والصلح بالاولى
وصلحه مقيد بالدية
قد وجبت كاهله بالنظر
والوصي كالاخ في الصلح
والكبير القود غير الاجنبي
وان تفتى اجنبي وقتل
في الخطا الدية على العاقلة
استوفى بعض الاولياء ما ضمن
مات مجروح فبرهن الولي
وبرهن الضارب انه برىء
بينة الولي المقبولة
ان برهن القاتل ان من جرح
كما اذا القتول جرحه نفى
سقاه سما حتى مات ان دفع
لعدم العلم به فلا دية
ان كان ايجارا على العاقلة
كالاول للضرب باختيار
فقتله بالمر ان اصابه
والا الا بقصد كالتغريق
قمطه بالطرح عند اسد

لا وان فيه بقتل عمد
واجتهاد النظر المجتهد
والوفاء اقتضى منه مد يكذ
على اصله ومن كالمولد
والاب المعتوه الاصلاح
الا عفوه ان قطع او قتلا
او الثروة بدونها في القتلة
والقاضي كالاب له في الاظهر
عن قتله فقط على المصحح
قبل البلوغ من فتاة او صبي
وجب القصاص بعده اذا فعل
وصدق الولي باليمين
وان عفا البعض فتفصيل فمن
على موته بجرحه المندمل
منه ومات باخر عن ضرر
اول من المعين عن منقول
قال بعدم جرحه قدر نجح
فادعاء الولي عند انتفى
اليد فاستعمله وما امتنع
والقصاص وعزر للتعدية
دية وقد فعد له في شربة
وفيه تعزير مع استغفار
حد الحديد اقتص بالاصابة
والخنق الا ان كان بالتحريق
لا دية فيه والمامن قود

القاه

القاه ميتا وفا بحر فرس سب
ان قطع عنقه وقد بقي
فقتله آخر فيه ما جرى
اقتص بجرح ان سرى للموت
وان يمت شخص بفعل الاسد
ضمن زيد ثلث دية المال
من شهر سيفا على الاسلام
من غير شيء بخلاف الجمال
او شهر العصى بمصر ليلا
فقتله الذي عليه شهرا
ان يكن الشاهر مجنونا يجب
ومشد الصبي والبهيمة
لو ضربه شاهره فانصرفا
من اخرج السرقة من بيته
ان كان لا يعلم ان لو صاح به
كما اذا المغصوب منه قتلا
ما قتل من النجي المحرم
وضيق عليه في الطعام
لو انشا القتل به اقتصا
قال اقتلني بسيف ففعل
وقيل لا يجب كامر السيد

باب القود فيما دون النفس

وكل ما رعاه المماثله
حيث يقاد قاطع اليد
ولم تكن اكبر مثل الاذن

عقل عنه لا يعجز ان ذهب
القليل من خلقومه مع رمق
قود وان بالنزع قد تقررا
لا بقاطع لحز الرقبة
ونفسه وحتمه وزيد
عدوا لافعلى المعاقل
دفع ولو بالقتل عن امام
ان صال كالمكابر في الليل
وبغيره لو نهارا في الخلا
وكان رجلا عاقلا قد هدرا
دية على قاتله للموجب
صائلة العلة السليمة
فقتله الثاني اقتص عرفا
لما فقيل برىء من بعيته
تركه والا نقص التنبيه
غاصبة للاستغاثة او رما
فيه وان كان المباح للدم
لحرجه بسبب الاحكام
منه بطرف قد خصا
فلا قصاص عليه والمال حصل
بقطع طرف او بقتل العمد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)